

الإندبندنت وأيفننج ستاندرد مملوكتان للسعودية عبر صفقات سرية



قالت صحيفة "الغارديان"، إن الحكومة البريطانية وجهت اتهامات صريحة لصحيفتي "الإندبندنت" و"أيفننج ستاندرد" بأنهما مملوكتان جزئياً للمملكة السعودية، عن طريق إبرام سلسلة من الصفقات "غير تقليدية ومعقدة وسرية"، تم استخدامها على هذا النحو؛ لإخفاء عملية بيع حصة تلك الوسائل الإعلامية - التي مقرها لندن - إلى بنك حكومي سعودي.

وأضافت الصحيفة البريطانية، أن "إفгини ليبيديف" الذي يسيطر على الصحيفتين، باع ما نسبته 30% من حصة الملكية لشركات "أوف سور" (خارج حدود الوطن)، في واجتها رجل الأعمال السعودي، "سلطان محمد أبوالجدايل"، في عامي 2017 و2018.

وذكرت "الغارديان"، أن "أيفننج ستاندرد"، و"الإندبندنت" قالتا إنهم غير متأكدتين من الذي يوظف رجل الأعمال في نهاية المطاف.

ولفتت "الغارديان" إلى أن "ديفيد شانيل"، الممثل القانوني للحكومة البريطانية، قال أمام محكمة،

الثلاثاء، إن الحكومة السعودية تستطيع الآن أن تمارس نفوذاً محتملاً على تحرير الأخبار في تلك المنشآت الإعلامية.

وأضاف "شانيل" أن بيع أسهم الصحفتين له "تداعيات على الأمن القومي"، كما اتهم "شانيل" رجل الأعمال "ليبيديف" بأنه غادر منصبه لكي يتتجنب الإجابة على أسئلة حول هذه الصفقات.

ونقلت "الغارديان" عن "شانيل" قوله إن "ما يثير حكومة صاحبة الجلالة هو أن دولة أجنبية قد تستحوذ على حصة كبيرة في شركة ليبيديف (التي تمتلك إيفننغ ستاندرد، وإنديندنت في نفس الوقت)".

والشهر الماضي، أعلن وزير الثقافة، "جيروم رايت"، عن إجراء تحقيق في المبيعات، محذراً من أن المستثمر النهائي قد يكون لديه روابط قوية مع الدولة السعودية، ما يثير مخاوف من أن حكومة أجنبية قد اكتسبت نفوذاً على اتجاه الأخبار في اثنين من أكبر الإصدارات الصحفية البريطانية.

وأوضحت "الغارديان" أن قرار التدخل كان سياسياً للغاية، إذ يتم تحرير الصحيفة، التي لا تحقق إيرادات تذكر، من قبل وزير المحافظين السابق، "جورج أوسبورن"، الذي يفكر بدوره في العودة إلى الواجهة السياسية.

ورفض رئيس الوزراء الجديد، "بوريس جونسون"، الإجابة على استفسارات "الغارديان" حول مسألة حضوره حفلات أقيمت في قلعة "ليبيديف" في إيطاليا، وهو أمر قد يؤثر على التحقيقات.

وقال الوزير "رايت"، في وقت سابق، إن الصفتين اللتين أبرمتهما السعودية قد يكون لهما تأثير على "أخبار" إنديندنت" و"إيفننغ ستاندرد"، وقد أطلقت الأولى بالفعل سلسلة من المواقع الإلكترونية بلغات أجنبية وبإدارة من الصحفيين السعوديين، وتستهدف جماهير بعض الدول التي لديها معها خصومة إقليمية.

وأشارت "الغارديان" إلى أن السعودية لديها سجل ضعيف في مجال حرية الصحافة، معقبة أن عملية بيع نصيب الشركة الأم لـ"إيفننغ ستاندرد" جرى في أعقاب مقتل الصحفي "جمال خاشقجي"، وهي العملية التي تعتبر على نطاق واسع أنها نفذت من قبل مسؤولين سعوديين.

وأضافت أن كلاً من "إنديندنت" و"إيفننغ ستاندرد"، بدورهما يصران على أن المخاوف بشأن استقلالية خطهما التحريري لا أساس لها، وأنهما لا تتأثران بالداعمين الماليين.

وأردف "الغارديان" أن محامي "ليبيديف"، يقاتلون من أجل وقف تحقيق تجريه الحكومة البريطانية عن الاستثمار السعودية لأسباب فنية (إجرائية)، بحجة أن الحكومة انتظرت طويلا، وتجاوزت الموعد النهائي للتدخل.

وردا على ذلك، قالت الحكومة البريطانية إن قرار بالتدخل تأخر جزئيا، لأن "ليبيديف" والمستثمرين السعوديين رفضوا تقديم معلومات رئيسية.

ووفق "الغارديان"، فقد قيل خلال جلسة استماع في محكمة الطعون في قضايا المنافسة، إن عملية الاستثمار في "إنديندنت" و"إيفنونغ ستاندرد" تمت عبر شركتين منفصلتين مسجلتين في جزر كايمان، الأولى تسمى Scalable Media International Inc، والثانية Wondrous Investments، وهذه العملية ساعدت في حجب المستثمر الحقيقي.

ولفت الغارديان إلى أن هاتين الشركتين مملوكتين بنسبة 50% من قبل "أبوالجайл" و50% من قبل السعودية العربية المملوكة في الوطني التجاري البنك يمتلكها التي،

وقال "شانيل" إن "هاتين الشركتين تم إدراجهما لهدف واضح وهو حجب المستحوذ الرئيسي".

وأضاف ممثل الحكومة بالمحكمة: "حسب علمنا فإن البنك مملوك ويدار من قبل المملكة العربية السعودية".

وردا على سؤال حول ما إذا كان "أبوالجайл" يعمل لدى البنك السعودي للاستثمار، أشار محامي "إنديندنت" و"إيفنونغ ستاندرد" إلى مقالات إخبارية سابقة وقالوا: "بالتأكيد تم الإبلاغ عن ذلك".

وحين مورس عليهم مزيد من الضغوط فيما يتعلق بشخص صاحب العمل النهائي، قال المحامون إنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بالمساعدة في ذلك.

ويرتبط "ليبيديف" بعلاقات وثيقة مع السعودية، حيث نشر على حسابه على "إنستغرام" صورة تجمعه بالمليشيات التي تدعمها السعودية في اليمن، فيما قام رئيس تحرير صحيفة "إنديندنت"، "كريستيان بروتون" بزيارة إلى العاصمة السعودية لمقابلة شركاء العمل.

ولفتت "الغارديان" إلى أن وزير الثقافة طلب بشكل منفصل من الهيئة المشرفة على وسائل الإعلام، "أوفكوم" التحقيق في أي مخاوف تتعلق بالمصلحة العامة وتقديم تقارير بحلول منتصف أغسطس/آب.

وأوضحت "الغارديان" أن هذه التقارير التي طلبتها وزير الثقافة من "أوفكوم" سيتم تنفيذها، وإمدادها بغض النظر عن حكم المحكمة.